



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

الناشط الحقوقي نبيل رجب ضحية الاضهاد



رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان وعضو المجلس الاستشاري لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة هيومن رايتس ووتش والمدير المؤسس لمركز الخليج لحقوق الإنسان ونائب الأمين العام للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان الناشط الحقوقي نبيل رجب خلف قضبان سجون البحرين بتهمة أقر جميع العالم باستثناء البحرين بأنها ممارسة لحقه الشرعي في التعبير عن رأيه.

احتفل الناشط الحقوقي نبيل رجب في الاول من سبتمبر بعيد ميلاده الـ 54 قابلاً داخل السجن منذ انطلاق ثورة الربيع العربي 2011 في البحرين وهو يواجه العديد من التهم المتعلقة جميعها في نشاطه الحقوقي وأحاديثه المستمرة عن أوضاع حقوق الإنسان وانتقاده لانتهاكات حكومة البحرين لحقوق الطائفة الشيعية وقمعها للتحركات الشعبية مدعومة بقوات أمن من شقيقته السعودية. كما انتقد الناشط الحقوقي نبيل رجب مشاركة بلاده البحرين في الحرب على اليمن

"الحروب تجلب الكراهية والدمار والأهوال"

بتلك التغريدة حُكِمَ رجب بالحبس لمدة 5 سنوات. ولم يكن ذلك الحكم سوى انتقام ممنهج لسلطات البحرين لمن كان صوته مسموع في مناداته لحقوق أبناء أمته. بهذا أصبح نبيل رجب ضحية ممارسة حقوقه الشرعية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.



ICSFT

INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

وأكد المفوض السامي السابق لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة الأمير زيد بن رعد الحسين إن في البحرين أمثلة لأناس أظهروا شجاعة استثنائية في مواجهة الشدائد الكبيرة من أجل حقوق الإنسان ومن ضمنهم نبيل رجب. في 13 آب/أغسطس صدر بيان عن "الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي" في الأمم المتحدة يؤكد فيه أن الناشط الحقوقي نبيل رجب هو ضحية "الاضطهاد" الذي ترعاه الحكومة بسبب آرائه السياسية.

"من الواضح أن الآراء والقناعات السياسية للسيد رجب هي محور القضية الحالية، وأن السلطات اتخذت موقفاً ضده لا يمكن وصفه إلا بالتمييزي. لقد كان هدفاً للاضطهاد وتضمن ذلك الحرمان من الحرية لسنوات عديدة لا لسبب إلا لأنه يمارس حقه في التعبير عن مثل هذه الآراء والقناعات".

كما أعتبر الفريق العامل أن احتجاج رجب يشكل خرقاً واضحاً للمواد (2-3-7-9-11-18-19-26) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه البحرين في 2006.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يرحب بتأكيد فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بأن احتجاج الناشط الحقوقي نبيل رجب كان تعسفياً وبهذا تنتهك البحرين المعايير والمواثيق الدولية ذات الصلة.

ويطالب المجلس بالإفراج الفوري عن الناشط الحقوقي نبيل رجب وخاصة بعد تأكيد من الأمم المتحدة بأنه ضحية التمييز الممنهج للممارسات والسلطات البحرينية تجاه الناشطين في حقوق الإنسان. كما يطالب بالإفراج عن كافة الناشطين في سجون البحرين.

كما يحث الجهات المسؤولة في الأمم المتحدة وخاصة مجلس حقوق الإنسان بالتحقيق بانتهاكات مملكة البحرين لكافة المعايير التي تضمن ممارسة الإنسان لحقوقه الشرعية.

ويؤكد المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان أن التعبير عن الرأي هو حق شرعي لكل مواطن ولا يجوز لأي سلطة انتهاكه وهذا ما أكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 19:

"لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية"

#الحرية_لنبيل_رجب